التمكين السياسي للمرأة الأردنية

د. فيروز عبد الله عبد المعطي الجلامده

دكتوراه في الحقوق- جامعة المنصورة

محاضر بجامعة عمان الأهلية

(ISSN: 2537 - 0758)

التمكين السياسي للمرأة الأردنية

د. فيروز عبد الله عبد المعطي الجلامده

ملخّص:

تناولنا موضوع من أهم الموضوعات في مجال حقوق المرأة، ويتمثُل في التمكين السياسي للمرأة الأردنية، والتي هدفت الدراسة من خلالها لمحاولة تقييم الواقع السياسي للمرأة الأردنية، خاصة بعد التحولات السياسية التي شهدها الأردن خلال العصر الحديث والتي تأتي ضمن التوجهات الحكومية لتعزيز متطلبات مشاركة المرأة الأردنية في الشأن السياسي وأبرز دورها السياسي.

وأصبحت المشاركة السياسية للمرأة ركيزة أساسية لديمقراطية ولا تمثل غاية بل هدفُا ووسيلة، فهي هدف لأن الحياة الديمقراطية ترتكز على إشراك المواطنين في تحمل مسؤوليات وطنهم والسعي لتحقيق مصالحه، وهي وسيلة لصياغة نمط الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة.

كذلك أكد التوجه الديمقراطي في الأردن بأنه يتطلب مُشاركة فاعلة للمرأة وتمكينها سياسياً؛ لذلك كان لابد من القيام من تسلط الضوء على واقع المرأة السياسي للتعرف إلى نقاط القوة ونقاط الضعف لديها، وقياس مدى مشاركتها في رسم السياسات الحكومية وغير الحكومية وإشغال المراكز القيادية، وتحديد العوامل والمعوقات التي تواجه مدى فاعلية دور المرأة ومشاركتها وتأثيرها فيها.

ولا يتحقق التمكين السياسي للمرأة إلا من خلال تفعيل دور المرأة في مجال المشاركة السياسية، ومشاركته في الترشح والانتخاب والأنشطة السياسية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في عملية صنع القرارات السياسية.

الكلمات المفتاحية: المرأة الأردنية، التمكين السياسي، المشاركة السياسية، الحقوق السياسية.

The political empowerment of Jordanian women

Dr. Fayrouz Abdullah Abdul Muti Al-Jalamda(*)

ABSTRACT:

We dealt with one of the most important issues in the field of women's rights, which is represented in the political empowerment of Jordanian women, through which the study aimed to try to assess the political reality of Jordanian women, especially after the political transformations that Jordan witnessed during the modern era, which come within government directions to enhance the requirements of Jordanian women's participation in political affairs and highlighted its political role.

Women's political participation has become a basic pillar of democracy and does not represent an end but rather an end and a means. It is a goal because democratic life is based on involving citizens in shouldering the responsibilities of their country and pursuing its interests, and it is a means for shaping the political, economic and social lifestyle in the state.

He also emphasized the democratic approach in Jordan that it requires the active participation of women and their political empowerment. Therefore, it was necessary to shed light on the political reality of women in order to identify their strengths and weaknesses, measure the extent of their participation in drawing governmental and non-governmental policies and occupy leadership positions, and identify the factors and obstacles that face the effectiveness of women's role, participation and influence on them.

The political empowerment of women can only be achieved through activating the role of women in the field of political participation, and their participation in candidacy, election and political activities by which members of society participate in the political decision-making process.

Keywords: Jordanian women, political empowerment, political participation, political rights.

(*) Lecturer at Al-Ahliyya Amman University.

(ISSN: 2537 - 0758)

المقدمة

إنّ وضع المرأة في العصر الحديث في كل دولة تابع لسياسة هذا الدول أكثر من تبعيته لدين أهل هذا الدول، ففي الدول الديمقراطية نجد أن المرأة قد حصلت على معاملة متساوية بينها وبين الرجل، وتمنع التمييز على أساس الجنس، كذلك توفر هذه الدول الإمكانيات لتمكين المرأة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، حيث يحق للمرأة العمل لإعالة نفسها وعائلتها، كما لها الحق في الحصول على دعم المجتمع وحمايته الاجتماعية.

أما الوضع في الدول العربية عامة، والأردن بالأخص، فنجد أن دساتير معظم هذه الدول تنص على الحقوق التي كفلها الإسلام للمرأة، ولكن ما تزال الدول العربية موضعًا تعاني فيه المرأة بسبب الموروث الثقافي والاجتماعي المهيمن قديمًا على المرأة.

بالرغم من ذلك، فقد أدت مجموعة من العوامل والآليات إلى الاهتمام بدور المرأة العربية سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا بتمكينها وإشراكها في التنمية المجتمعية للدول، فمن خلال الجهود الوطنية والدولية تم الإعلان عن ضرورة النهوض بالمرأة وتقوية دورها السياسي والاقتصادي حتى تكون شريك في عملية التنمية للدول العربية.

كذلك مسألة المساواة بين المرأة والرجل على رأس اهتمامات الحكومات في مجال حقوق الإنسان والهيئات والبرامج الدولية المختلفة، كما تعُد مسألة المساواة مسألة جوهرية لجعلها قضية حقوقية عالمية، ثم لخلق الأليات والأدوات لتحقيقها واقعيًا كمًا وكيفًا؛ أي بداية من الإعتراف وحتى التمكين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ونشير إلى أن المرأة الأردنية قد حققت تقدمًا خلال العقدين الماضيين من حيث إزالة العقبات الدستورية والقانونية أمام حقوقها السياسية، كما تزايد وجودها في السلطات الثلاثة، التنفيذية، والتشريعية، والقضائية.

موضوع البحث:

لا يزال الواقع السياسي للمرأة الأردنية يوصف على أنه لا يتلاءم مع واقعها التعليمي والصحي والثقافي والاجتماعي، فلم يكن تمثيلها منصفًا في الحكومة والبرلمان، والنقابات والأحزاب السياسية، والإعلام وغيرها من الهيئات الأخرى– إلى حد كبير – للارتقاء

بالمستوى المطلوب الذي يعبّر عن واقع التمكين السياسي للمرأة في المجتمع الأردني؛ الأمر الذي لا ينسجم مع مبادئ الدستور الأردني[١].

من خلال ذلك، فموضوعنًا يركز على التمكين السياسي للمرأة الأردنية وارتباطه بالسلطة ومراكز صنع القرار، وصولاً للتمكين السياسي الكامل للمرأة بالمساواة والتماثل مع الرجل في جميع الدول العربية.

إشكالية البِحث:

تطرح الدراسة إشكالية هي أن التوجه الديمقراطي في الأردن يتطلب مشاركة المرأة الأردنية وتمكينها سياسيًا؛ فهل يوجد تمكين سياسي حقيقي للمرأة العربية بشكل عام، وللمرأة الأردنية بشكل خاص وفق متطلبات الدساتير والقوانين والاتفاقيات الدولية، أم أن الواقع الفعلي تواجه بعض المعوقات والتحديات التي تقف أمام هذا التمكين السياسي؟

أهمية البحث:

تنبع هذه الدراسة من كونها تبحث عن فعالية التمكين السياسي للمرأة الأردنية، وتفعيل قدرتها بشكل إيجابي، حيث تعتبر قضية تمكين المرأة ومساعدتها للمشاركة السياسية في مجالات الدولة، وتشتق من هذه الأهمية من جانبين هم:-

١- الأهمية العلمية (النظرية):

تسهم هذه الدراسة في إيجاد مدخل مفاهيمي لموضوع التمكين السياسي للمرأة الأردنية ووضع حد للمعوقات التي تحد من التمكين من خلال المشاركة السياسية والإصلاحات السياسية ورؤية مبادرات الملكة رانيا لتمكين المرأة الأردنية ومدى تطبيقها.

٢- الأهمية العملية (التطبيقية):

تأتي أهمية هذه الدراسة العملية من خلال الآتي:

أ. تسهم هذه الدراسة أنها تتيح الفرصة لتعطي الأولوية لإقامة قنوات اتصال مع المرأة للتعبير عن شخصيتها السياسية على المستويات الوطنية والدولية.

ب. ركزت هذه الدراسة على تمكين المرأة سياسيًا من خلال إقرار ضوابط وتشريعات تهدف لمشاركة المرأة الأردنية لصنع القرار في الدولة.

---

[١] فقد نصت المادة(٦/٦) من دستور الأردن عام ١٩٥٢م، على أن:" المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين رجالًا ونساءً دون تمييز".

(ISSN: 2537 - 0758)

ج. تسعى الدراسة إلى ضمان قدرة واستعداد الأردن من خلال صناع القرار على تصميم وتطبيق الاصلاحات السياسية التي تسعى إلى اشراك المرأة كمواطنة فاعلة في المجتمع.

أهداف البحث:

تتناول الدراسة موضوعًا من الموضوعات ذات الأهمية في مجال التمكين السياسي للمرأة، حيث تسعى الدراسة إلى ما يلي:

١- التعرف على مفهوم التمكين السياسي للمرأة.

٢- التعرف على آليات لتمكين المرأة والتجارب الوطنية في المشاركة السياسية.

٣- بيان واقع التمكين السياسي للمرأة الأردنية في الحياة السياسية.

٤- الكشف عن مبادرات ورؤية الملكة رانيا في مجال تمكين المرأة الأردنية سيًاسيًا.

٥- إبراز دور المرأة على مستوى التمكين السياسي للمرأة في الأردن.

٦- التعرف على أهمية صناعة المرأة لقرارها السياسي في المشاركة السياسية في المجالس النيابية والمحلية والوظائف العامة ودورها الفعلي في الحصول على حقوقهم السياسية في ممارسة العمل الانتخابي واتخاذ القرار الفاعل في هذا المجال.

مُنهج البحث:

تعتمد الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما في الواقع، ويهتم بوصفها وصفًا دقيقًا، ويعبر عنها كيفًا بوصفها وتوضيح خصائصها، وكميًا بإعطائها وصفًا دقيقًا ليوضح مدى تمكين المرأة الأردنية سيًاسيًا من خلال الآليات والرؤي التي تحد من عدم التمكين.

كذلك تم الاعتماد على هذا المنهج في الدراسة لتحليل واقع المشاركة السياسية وأثره على تمكين المرأة الأردنية، بهدف إبراز مدى تأثيرها في صنع القرار ورسم السياسات العامة الأردنية من خلال مشاركتها في المجالس النيابية والمحلية والنقابات والجمعيات، بحكم تواجدها في مواقع صنع القرار السياسي.

خطة البحث:

تم تقسيم خطة البحث إلى ثلاثة مطالب، على النحو التالي:-

المطلب الأول: مفهوم التمكين من الناحية القانونية.

الفرع الأول: تعريف التمكين السياسي للمرأة.

الفرع الثاني: الإطار القانوني لتعزيز التمكين السياسي للمرأة الأردنية
المطلب الثاني: آليات التمكين السياسي للمرأة الأردنية
الفرع الأول: وسائل التمكين السياسي للمرأة الأردنية
الفرع الثاني: معوقات المشاركة للمرأة في العمل السياسي.
المطلب الثالث: واقع التمكين السياسي للمرأة الأردنية.
الفرع الأول: واقع التمكين السياسي للمرأة الأردنية في الحياة السياسية.
الفرع الثاني: مبادرات الملكة رانيا لتمكين المرأة الأردنية.

المطلب الأول
مفهوم التمكين من الناحية القانونية

تقسيم:

تعُد مسألة تمكين المرأة من القضايا الهامة التي نص عليها دستور الأردن، ونالت اهتمام العالم أجمع، إذ إن تمكين المرأة ضروري لتحقيق التنمية المستدامة، لأن فكرة تمكين المرأة ترتبط بما يسمى بمفهوم رأس المال الاجتماعي[٢].

كذلك، تعتبر القوانين واللوائح من الوسائل الرئيسية التي تلعب دورًا في إرساء دعائم التمكين بشتى أشكالها ومجالاتها، وحجر الأساس في تمكين المرأة، وقد استطاعت هذه التشريعات في مجتمع مازال يحتفظ بثقافة لها خصوصية تحد من الدور الفعال للمرأة، استطاعت القوانين نقل المرأة من حالة الانحسار داخل منزلها، إلى مرحلة المشاركة السياسية للترشح للمقاعد النيابية والفوز بها وإلى مرحلة وجودها وتعيينها في المجالس المحلية، ودورها الفعال في النقابات والجمعيات المهنية.

في ضوء ذلك، نقسم المطلب الأول إلى فرعين كالتالي:
الفرع الأول: تعريف التمكين السياسي للمرأة.
الفرع الثاني: الإطار القانوني لتعزيز التمكين السياسي للمرأة الأردنية.

---

[٢] يتمثل مفهوم رأس المال الاجتماعي بأنه مصطلح اجتماعي يدل على قيمة وفعالية العلاقات الاجتماعية ودور التعاون والثقة في تحقيق الأهداف الاقتصادية، ويستعمل المصطلح في العديد من العلوم الاجتماعية لتحديد أهمية جوانبه المختلفة. انظر سالمي محمد: رأس المال الاجتماعي وتعزيز التنمية المستدامة، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، جامعة الحسين بن طلال- عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، مجلد٥، الأردن، ٢٠١٩، ص٧٧-٨٨.

(ISSN: 2537 - 0758)

الفرع الأول
تعريف التمكين السياسي للمرأة

قد شكّل مفهوم التمكين بصفة عامة، وتمكين المرأة في كل جوانب الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والقانونية، والسياسية بصفة خاصة منذ أواخر القرن العشرين محور اهتمام المجتمع الدولي، حيث احتل مصطلح التمكين مكانة متميزة في الاتفاقيات الدولية، فقد نص المادة(١٣) من إعلان ومنهاج عمل بيجني لسنة ١٩٩٥ على أن: "تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع، بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار، وبلوغ مواقع السلطة، أمور أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلم"[٣].

وقد ذهب جانب فقهي لتعريف التمكيّن بأنه: "الإستراتيجية التي يمكن بواسطتها مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات أن تتحكم في ظروفها وتستطيع إنجاز أهدافها، وهكذا تكون قادرة على العمل لمساعدة نفسها وغيرها على زيادة مستوى معيشتها"[٤].

وعرفها جانب فقهي بأن التمكيّن هو:" نوع من الدعم الخارجي من قبل السلطة المستنيرة في المجتمع، والتي يفترض أن تنظر بروح المسئولية إلى كافة المواطنين، دفعًا لمسيرة التطوير والتنمية في المجتمع"[٥].

ومن هنا فإن مفهوم التمكين يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمفهوم تحقيق الذات أو تعزيز قدرتها في المشاركة والاختيار الحر؛ حيث يقاس التمكين على مستوى مفهومي من خلال ثلاث نواح أساسية، هي: المشاركة السياسية للمرأة، والمشاركة الاقتصادية، والسيطرة على الموارد الاقتصادية والاجتماعية.

---

[٣] وثيقة الأمم المتحدة A/CONF.177/20/Rev.1، وقد اعتمد كل من الإعلان ومنهاج العمل في الجلسة العامة ١٦، المعقودة في ٥سبتمبر ١٩٩٥، متاح على موقع مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٢/١٢/٢٠ http://hrlibrary.umn.edu/arabic/BeijingDeclPl.html

[٤] أماني صالح: التمكين السياسي في الوطن العربي "الشروط والمحددات- دراسة حالة التمكين السياسي في الكويت وقطر"، جمعية دراسات المرأة والحضارة، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٢٣٢.

[٥] فاكية سقني: التمكين من حقوق الإنسان "متطلباته وموانعه في الوطن العربي"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠١٦، ص٢٩.

نظرًا إلى أن المشاركة السياسية للمرأة تعد إحدى الثلاث نواح الأساسية في تعريف التمكين؛ فالتمكين السياسي للمرأة هو جعل المرأة ممتلكة للقوة والإمكانيات والقدرة لتكون عنصرًا فاعلاً في التغيير، أي أن مفهوم التمكين السياسي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتحقيق ذات المرأة، وتعزيز قدراتها في المشاركة السياسية من خلال مشاركتها بصورة جدية وفعالة في كافة أنشطة المنظمات السياسية والجمعيات والنقابات المهنية[٦].

وقد عرف جانب من الفقه التمكين السياسي للمرأة هو: "وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار، والمراكز التي تؤثر في صنع القرار ووضع السياسيات، فالمؤسسات البرلمانية وإن كانت هي من أهم الأجهزة المشاركة في صناعة القرار ورسم السياسات في الدول، فهي ليست الوحيدة المتفردة في صنع القرار، إذ إن هناك مؤسسات أخرى كالمؤسسات القانونية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية تؤدي دورًا مهمًا في صنع القرارات أو تؤثر فيها"[٧].

وقد عرفها جانب فقهي بأن التمكين السياسي للمرأة هو: "مشاركة المرأة في امتلاك القوة والسلطة والنفوذ داخل الدولة بحيث تصبح المرأة قادرة على التحكم في التعريف والابتكار والتعبير عن نفسها، والمشاركة والتأثير في مستويات المجتمع المختلفة على جميع المجالات سواء سياسيًا أو اقتصاديًا أو غيرها[٨].

كذلك عرف الفقه التمكين السياسي للمرأة بأنه: "تلك العملية التي تساهم في زيادة وجودها الاجتماعي وتغيره في ضواء احتياجاتها الحالية والمستقبلية التي تنعكس في فعالية دورها السياسي، حيث يتضمن قدرة المرأة على تحليل المواقف السياسية والحراك من أجل التغير الاجتماعي"[٩].

---

[٦] مريم محمد عثمان العموش: التمكين القانوني للمرأة الأردنية وانعكاساته على مشاركتها السياسية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ٢٠١٥، ص١٦.

[٧] سعد بن مرزوق العتيبي: أفكار لتعزيز تمكين العاملين في المنظمات العربية، ورقة علمية للملتقي الإداري الخامس، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٩٢.

[٨] نيفين عبد المنعم مسعد: المشاركة السياسية للمرأة العربية، ط١، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٣٩.

[٩] هبة الله جهاد أحمد سليمان: دور مبادرات الملكة رانيا العبد الله في تمكين الدور السياسي للمرأة الأردنية ٢٠١١-٢٠٢٠، رسالة ماجستير، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، ٢٠٢١، ص١٢.

(ISSN: 2537 - 0758)

إذا ينطوي التمكين السياسي للمرأة على بعدين هامين هما؛ **البعد الأول**، هو البعد الذاتي الذي يظهر من خلال الوعي الفردي للمرأة من حيث شعورها بالظروف المحيطة بها، وقدرتها على الحصول على معارف جديدة تخلق دور بارز في جميع مجالات المجتمع. **البعد الثاني**، وهو البعد الجماعي وهو الذي يبرز من خلال خلق المجتمع بيئة مؤاتية لدمج المرأة سيًاسيًا بالشكل الذي يمنحها القدرة الكاملة على أحداث التغيير داخل المجتمع باعتبارها أحد عناصره الهامة في التحول السياسي وأحد محركات التنمية المستدامة في المجتمع[١٠].

بناءً على ذلك، يمكننا القول أن عملية تمكين المرأة سياسيًا مُعضلة اجتماعية ناتجة عن الظروف المجتمعية للمرأة في المجتمع الذي يعيش فيه، حيث أن وجود مشاركة سياسية فعّالة للمرأة تعكس مدى سلامة المجتمع وتمتعه بالحرية والنزاهة والديمقراطية، بالإضافة إلى إعطاء المرأة درجة حرية اجتماعية تُمكنها من ممارسة دور فعّال في الحياة السياسية.

الفرع الثاني

الإطار القانوني لتعزيز التمكين السياسي للمرأة الأردنية

لقد أسهمت التشريعات في تغيير النظرة إلى المرأة مما عزز الدور الذي تضطلع به في المجالات كافة، وقد أرسى الدستور الأردني قواعد المساواة بين الرجل والمرأة، وأكد حق الأردنيين في تولي المناصب العامة متيحاً بذلك الفرصة للرجل والمرأة على حد سواء.

أولاً: التنظيم القانوني لتعزيز التمكين السياسي للمرأة:

أرسى الدستور الأردني، قواعد المساواة بين الأردنيين بغض النظر عن الجنس ودون أي تمييز بينهم وأكد على حق كل أردني في تولي المناصب العامة معطياً بذلك الفرصة للرجل والمرأة على حد سواء حيث نصت المادة (٦/ ٦) من دستور الأردن على أنه: "تكفل الدولة تمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع بما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز".

(10) The era of Bashir Ali Rawashdeh: Jordanian Women's Political Empowerment in the Context of Human Rights Legislations: Survey Study, Master's thesis, University of Jordan,2017, p. 28.

كذلك أكدت الفقرة السابعة من ذات المادة من الدستور الأردني على أنه: "الدولة تكفل العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين". ونصت المادة (٢٢) على أن: "لكل أردني حق تولي المناصب العامة بالشروط المعينة في القانون أو الأنظمة"[١١].

وعكست كافة الأنظمة والقوانين الأردنية روح الدستور وفلسفته في التأكيد على حقوق المرأة وتعزيز دورها في كافة المجالات، فقد أكد الميثاق الوطني الأردني الصادر عام ١٩٩٠ في الفصل الأول منه (البند ٨) على: "الأردنيون رجال ونساء أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين وهم يمارسون حقوقهم الدستورية ويلتزمون بمصلحة الوطن العليا وأخلاق العمل الوطني بما يضمن توجيه طاقات المجتمع الأردني وإطلاق قدراته المادية والروحية لتحقيق أهدافه في الوحدة والتقدم وبناء المستقبل"[١٢].

وقد أرست اتفاقية "سيداو" في عام ١٩٧٩م، القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، حيث اعتبرت الاتفاقية الصك الدولي لحقوق المرأة كافة؛ فقد نصت المادة(٤) من الاتفاقية على أنه:" لا يعد اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل في المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزًا بالمعنى الذي تأخذ به الاتفاقية، ولكنه يجب

---

[١١] نشير كذلك، إلى أن دستور مصر عام ٢٠١٤م جاء نص المادة(١١) منه، على أن: " تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لأحكام الدستور". ونصت المادة (٥٣)على: "مساواة المواطنين أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الجنس". كما ألزمت المادة(٩) منه:" الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، رجالاً ونساءً، من دون تمييز". انظر دستور مصر عام ٢٠١٤م، منشور بالجريدة الرسمية بالعدد رقم(٣مكرر – أ) في ١٨يناير سنة ٢٠١٤م، متاح على الموقع الإلكتروني التالي، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١٢/٢٠، الساعة ٧مساء، https://manshurat.org/node/%20%204256

[١٢] انظر الميثاق الوطني الأردني ديسمبر ١٩٩٠م، متاح على الموقع الإلكتروني، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١٢/٢٠، الساعة ٧ مساءً، https://qadaya.net/?p=5521

(ISSN: 2537 - 0758)

ألا يستتبع على أي نحو الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متي تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة"[١٣].

وقد انضمت الأردن إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام ٢٠٠٧م، فقد جاء نص المادة الأولي من الانضمام للاتفاقية بأنه: "لأغراض هذه الاتفاقية يعني مصطلح "التمييز ضد المرأة" اي تفرقة او استبعاد او تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من اثاره أو اغراضه النيل من الاعتراف للمرأة، على أساس تساوي الرجل والمرأة، بحقوق الانسان والحريات الاساسية في الميادين السياسية والاقتصادية

---

[١٣] كذلك نصت المادة(٣) من الاتفاقية على أنه:" تشجب الدول الأطراف جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتتفق على أن تنتهج، بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء، سياسة تستهدف القضاء على التمييز ضد المرأة، وتحقيقا لذلك تتعهد بالقيام بما يلي:

(أ) إدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها المناسبة الأخرى، إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيها حتى الآن، وكفالة التحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال التشريع وغيره من الوسائل المناسبة،

(ب) اتخاذ المناسب من التدابير، تشريعية وغير تشريعية، بما في ذلك ما يناسب من جزاءات، لحظر كل تمييز ضد المرأة،

(ج) فرض حماية قانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وضمان الحماية الفعالة للمرأة، عن طريق المحاكم ذات الاختصاص والمؤسسات العامة الأخرى في البلد، من أي عمل تمييزي،

(د) الامتناع عن مباشرة أي عمل تمييزي أو ممارسة تمييزية ضد المرأة، وكفالة تصرف السلطات والمؤسسات العامة بما يتفق وهذا الالتزام؛

(هـ) اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة،

(و) اتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لتغيير أو إبطال القائم من القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات التي تشكل تمييزا ضد المرأة،

(ي) إلغاء جميع الأحكام الجزائية الوطنية التي تشكل تمييزا ضد المرأة". انظر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة " سيداو" لعام ١٩٧٩م، متاح على الموقع الإلكتروني التالي، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١٢/٢٠، الساعة٧ مساء، https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/i

والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في اي ميدان أخر، أو ابطال الاعتراف للمرأة بهذه الحقوق أو تمتعها بها وممارستها لها بغض النظر عن حالتها الزوجية"[١٤].

نشير كذلك إلى مذكرة تفاهم للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بين وزارة العمل في الأردن وهيئة الأمم المتحدة لسنة ٢٠١٤م، والتي هدفت إلى توفير إطار عمل أساسي من التعاون وتسهيل التعاون بين الطرفين على أساس غير حصري في مجالات ذات اهتمام مشترك. يرغب الطرفان بالتعاون في جهود مشتركة لتعزيز العدالة بين الجنسين وتمكين المرأة وتوفير فرص توظيف متساوية من خلال تطوير قوانين وممارسات سوق عمل بين الرجال والنساء[١٥].

بناءً على ما سبق، ترى الباحثة بأنه بالرغم مما شهدته الأعوام الخمسة الأخيرة من تعديلات على منظومة التشريعات الوطنية، من قوانين وأنظمة وتعليمات شكّلت في مجملها نقطةَ تحول في مجال حماية المرأة وتحسين مستوى مشاركتها في الحياة العامة، ما تزال المعوقات التشريعية المتجسّدة ببعض الأحكام التمييزية ضد المرأة تشكّل تحدّيًا أمام مسيرة التحديث والتطوير التي تعزز من مكانة وفعالية دور المرأة سيًاسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا سواء في الأردن أو مصر.

كما إنّ التحدّيات المرتبطة بالتشريعات لا تقتصر على ما تتضمّنه هذه التشريعات من أحكام، بل تمتدّ لتشمل مدى الالتزام بمبدأ المساواة وعدم التمييز في تطبيق القانون، الأمر الذي يرتبط أحيانًا بالثقافة المجتمعية والنظرة النمطية وأحيانًا أخرى بضعف الوعي بأحكام التشريعات وتطبيقاتها.

ثانياً- الحقوق السياسية التي تتمتع بها المرأة الأردنية:

إذا نظرنا إلى واقعنا الأردني ومدى مساهمة المرأة الأردنية في مختلف الأنشطة السياسية. سنجد أنه منذ بداية تأسيس إمارة شرق الأردن عام ١٩٢١، شاركت المرأة

---

[١٤] اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة لسنة ٢٠٠٧م، منشور بالجريدة الرسمية عدد الجريدة الرسمية: ٤٨٣٩، بالصفحة رقم: ٤٩٤٣، بتاريخ ٢٠٠٧/٨/١، متاح على موقع نقابة المحامين الأردنيين، شبكة قرارك، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١٢/٢٠، الساعة ٧ مساءً، https://qarark.com/Treaties?id

[١٥] انظر مذكرة تفاهم للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بين وزارة العمل في الاردن وهيئة الأمم المتحدة لسنة ٢٠١٤م، متاح على موقع قرارك الأردني، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١٢/٢٠، الساعة ٧ مساء، https://qarark.com/Treaties?id=

(ISSN: 2537 - 0758)

الأردنية بدور إيجابي في الحياة العامة، من خلال تأسيس الجمعيات الخيرية، والتي أخذت على عاتقها دورا كبيرا في التوعية وتقديم الخدمات التعليمية والصحية والمساعدات المادية والعينية للأسر الفقيرة. وقد تأسست الجمعية الأردنية للاتحاد النسائي بداية الأربعينيات. ومن بعدها زاد عدد الجمعيات الخيرية النسائية ذات الأهداف المتعددة. ومن ثم بدأت مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية القومية واليسارية منذ الخمسينيات، وخرجت في المسيرات لتطالب بحقوقها السياسية والاجتماعية ومناصرة كفاح المرأة الجزائرية والفلسطينية[١٦].

إن اعطاء المرأة لحقوقها وخاصة السياسية منها يعتبر من أبرز صور المساواة ما بين الرجل والمرأة، بحيث أنه إذا تمكنت المرأة من المشاركة في الحياة السياسية من حيث حق الانتخاب، الترشح، تولي المناصب الحكومية الرفيعة، المشاركة في النشاطات الحزبية، وتولي المناصب القضائية، فإننا نعتبر في هذه الحالة أن المجتمع قد اقترب من التكامل المجتمعي الذي ينم عنه تطور الدولة، بحيث تصبح دولة قانون وراعية للحقوق الإنسانية التي يترتب عليها تنمية الدولة وتطورها وحداثتها على كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[١٧].

وإذا تحققت حقوق المرأة سيًاسيًا فيكون تمكين المرأة من تقلد المناصب السياسية مجرد غطاءً وإضفاءً شرعية معينة فبهذه الحال يكون في ظل واستغلال لحق المرأة وتقييدًا لقراراتها مما لا يمكنها من النهوض بالدولة وتحقيق التطور والتقدم، أما إذا كان ذلك ناتجًا عن قناعة تامة حول حقها في تولي المناصب، فبذلك يتم ترقية حقوقها السياسية مما يساهم في تنمية الدولة وتقدمها واعتبار المرأة موردًا بشريًا هامًا في الدولة يخدم الدولة ويصب في مصلحتها[١٨].

---

[١٦] دعاء مسلم العش: الحقوق السياسية للمرأة في التشريع الأردني والشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠٢٠، ص٣٣.

[١٧] حسام عواد: الحقوق السياسية للمرأة في الاتفاقيات الدولية والقانون الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠١٧، ص١٩.

[١٨] يوسف ميهوب: حق تمكين المرأة من تقلد منصب المسؤولية في الدولة" استغلال سياسي أم قناعة حقوقية"، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، المركز الجامعي نور البشير، الجزائر، ٢٠١٧، ص٣٩.

وتعددت الحقوق السياسية من الحقوق التي يتمتع بها المواطنين، فلا يجوز استثنائه أو حرمه منها، وتجيز له انضمامه إلى أي جمعية أو حزب سياسي، ولديه حرية الاختيار حول استعمالها أو عدمه، وتشمل الحقوق السياسية، حق الانتخاب والتصويت، والترشيح، حرية التعبير والاجتماع، وتأسيس الأحزاب والجمعيات السياسية بالإضافة إلى الحق في تولي المناصب العامة[١٩]، **على النحو التالي:-**

(١) حق الانتخاب:

عرف جانب من الفقه الانتخاب بأنه: "أحد أساليب المشاركة في الحياة السياسية الذي يعبر المواطنون فيه عن إراداتهم بإسناد السلطة بوسيلة ديمقراطية إلى الهيئات الحاكمة في الدولة سواء كانت هذه الهيئات رئيس الدولة أم أعضاء البرلمان أم أعضاء المجالس المحلية"[٢٠].

حيث يعتبر الانتخاب أحد الحقوق الأساسية والتي يمارسه المواطن الأردني بكل حرية ليختار من لديه القدرة على تمثيله، كما وله في الامتناع عن ممارسة هذا الحق، كما يعتبر الانتخاب أحد الوسائل الديمقراطية والتي تهدف إلى تطبيق العدالة والمساواة بين الرجل والمرأة[٢١].

وقد نصت المادة (٢) من قانون الانتخاب لمجلس النواب الأردني رقم(٦) لسنة٢٠١٦ على أن الناخب هو: "كل أردني له الحق في انتخاب أعضاء مجلس النواب وفق أحكام هذا القانون"[٢٢]. كذلك نصت المادة(٨/ب) على أنه: "إضافة إلى المقاعد

---

[١٩] صالح الخوالدة: حقوق المرأة الأردنية في تأليف الأحزاب السياسية والانتساب إليها" ١٩٨٩-٢٠١٦"، مجلة جيل حقوق الانسان، مجلد١٧، ع٤، ٢٠١٧، ص٥٨.

[٢٠] د. محمد فرغلي محمد: نظم وإجراءات انتخاب أعضاء المجالس المحلية في ضوء القضاء والفقه، "دراسة تأصيلية وتطبيقية لنظام الانتخاب المحلي في مصر ودول الغرب"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٢٨.

[٢١] بشري الحلوفي: حقوق المرأة بين الاتفاقيات الدولية والتشريعات العربية – دراسة مقارنة ما بين المغرب ومصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٢٢، ص٤٣.

[٢٢] قانون الانتخاب لمجلس النواب الأردني رقم(٦) لسنة ٢٠١٦م ، المنشور بالجريدة الرسمية بالعدد رقم(٥٣٨٦) بتاريخ ١٥ آذار سنة ٢٠١٦، متاح على الموقع الإلكتروني لمجلس النواب الأردني، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١٢/٢٢، الساعة ٩ مساءً ، https://representatives.jo/AR/Pages

(ISSN: 2537 - 0758)

النيابية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة يخصص للنساء خمسة عشر مقعدا بواقع مقعد واحد لكل محافظة".

إذا أكد قانون الانتخاب الأردني على حق المرأة بالتصويت في الانتخابات النيابية أو المحلية أو الاستفتاءات العامة التي تجرى في المملكة الأردنية الهاشمية.

وكفل الدستور المصري لكل مواطن، رجلاً كان أو امرأة، الحق في الانتخاب والترشح وإبداء الرأي في الاستفتاءات، فقد نص الدستور على وجوب اتخاذ ما يلزم من تدابير لضمان تمثيل المرأة تمثيلا مناسبا في المجالس النيابية، ولكن دون تخصيص نسبة معينة أو عدد محدد من المقاعد لتشغلها المرأة، فيما يعرف بنظام الكوتا، وذلك على الرغم من تطبيق هذا النظام بالنسبة لشغل المجالس المحلية، حيث نصت المادة ١٨٠ من الدستور على تخصيص ربع هذه المقاعد أو ما نسبته ٢٥% لتمثيل المرأة[٢٣].

قضت المحكمة الدستورية العليا المصرية على هذا الحق:" للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء وفقاً لأحكام القانون ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني؛ ومفاد ذلك أن حق الترشيح وحق الانتخاب حقان مرتبطان يتبادلان التأثير فيما بينهما فلا يجوز أن تفرض مباشرة على أيهما قيود من شأنها المساس بمضمونها مما يعوق ممارستها بصورة جيدة وفعالة وذلك لضمان حق المواطنين في اختيار ممثليهم في المجالس النيابية باعتبار أن السلطة الشرعية لا يفرضها إلا المقرر دستورياً"[٢٤].

(٢) حق الترشح:

قد أشرنا سابقاً أنه إذا كان الانتخاب يعد الوسيلة الأولى للمشاركة في الحياة السياسية، فإن الترشيح يعد الوسيلة المقابلة لهذه المشاركة ويعرف بأنه: حق كل فرد تتوافر فيه الشروط القانونية للترشيح بأن يرشح نفسه لان يكون الممثل الذي ينوب عن مواطنيه في شؤون الحكم[٢٥].

---

[٢٣] سيف جاسم محمد مصلح: الانتخاب والترشح كحق من الحقوق السياسية للموظف العام، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٧، ص١.

[٢٤] انظر حكم المحكمة الدستورية العليا المصرية الصادر في الطعن رقم(١١) لسنة١٣ق، مجموعة السنة التاسعة، الصادر بجلسة ٢٠٠٠/٧/٨م، ص٦٦٧.

[٢٥] د. عواد عباس الحردان: حق المشاركة السياسية، بحث منشور في مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العراق، عدد(٦)، سنة ٢٠١٢، ص٤٠.

وتحقيقًا لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، فقد أصبح بمقدور المرأة المشاركة في الحياة السياسية، وتنمية انتمائها إلى وطنها ومجتمعها لتثبت القدرة على تحمل أعبائه وصنع القرار السياسي[٢٦]، حيث جاءً دستور الأردن ومصر ليؤكد على توافر شروط معينة للترشح وهما شرطي السن والجنسية، اضافة إلى مجموعة من الضمانات التي تتكفل بممارسة هذا الحق، على أن لا يكون من ضمن هذه الشروط، شرط الجنس، أو الدين، أو العقيدة، وغيرها من الأمور نظراً لأن جميع المواطنين سواسية أمام القانون.

فقد نصت المادة(١٠) من قانون الانتخاب لمجلس النواب الأردني على أنه: "يشترط فيمن يترشح لعضوية مجلس النواب ما يلي:-

أ- أن يكون أردنيا منذ عشر سنوات على الاقل.

ب- أن لا يحمل جنسية دولة اخرى.

ج- أن يكون قد اتم ثلاثين سنة شمسية من عمره في يوم الاقتراع.

د- أن لا يكون محكوما عليه بالإفلاس ولم يستعد اعتباره قانونيا.

هـ- أن لا يكون محجورا عليه ولم يرفع الحجر عنه.

و- أن لا يكون محكوما عليه بالسجن مدة تزيد على سنة واحدة بجريمة غير سياسية ولم يعف عنه.

ز- أن لا يكون مجنونا أو معتوها.

ح- أن لا يكون من اقارب الملك في الدرجة التي تعين بقانون خاص.

ط- أن لا يكون متعاقدا مع الحكومة أو المؤسسات الرسمية العامة أو الشركات التي تملكها أو تسيطر عليها الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة سواء كان هذا التعاقد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة باستثناء ما كان من عقود استئجار الأراضي والاملاك ومن كان مساهما في شركة أعضاؤها أكثر من عشرة أشخاص"[٢٧].

على ذلك ترى الباحثة أن حق الترشح متاح للجميع وفق الدستور الأردني، وقانون مجلس النواب الأردني مع الوضع في الاعتبار النص على ضوابط معينة لحق الترشح

---

[٢٦] محمد المقداد: المرأة والمشاركة السياسية في الأردن" دراسة تحليلية وإحصائية على ضوء نتائج الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٣، مجلة المنارة للدراسات والبحوث، جامعة آل البيت، العراق، مجلد ١٢، ع١، ٢٠٠٦، ص٢٨٩.

[٢٧] المادة(١٠) من قانون الانتخاب لمجلس النواب الأردني رقم(٦) لسنة ٢٠١٦م.

(ISSN: 2537 - 0758)

واشترط سن معين في المرشح وكذلك اشترط الاستقالة بالنسبة لأعضاء مجلس الوزارة، ومنع فئات معينة من الترشح، وتحديد بعض مقاعد نيابية مخصصة للمرأة.

(٣) الحق في تولي الوظائف العامة:

يقصد بحق تولي الوظائف العامة أن يكون لكل شخص تتوافر فيه شروط معينة الحق في تقلد الوظائف العامة في بلده[٢٨]، وأكد الاعلان العالمي لحقوق الانسان هذا الحق بنصه في المادة (٢/٢١) منه على: "لكل شخص بالتساوي مع الأخرين حق تقلد الوظائف العامة في بلده"[٢٩].

فقد حفظ دستور الأردن حقوق المواطنين والغاء التفرقة أو أي نوع من التمييز بينهم ولا سيما التمييز القائم على أساس الجنس، وجاء على أثر هذه المساواة منح المرأة مختلف أنواع الحقوق السياسية؛ فقد نصت المادة(١/٢٢) من دستور الأردن على أنه: "لكل أردني في تولي المناصب العامة بالشروط المعينة بالقوانين أو الأنظمة". وذلك شريطة توافر الخبرة والمؤهلات التي تسمح للمواطن من تولي المنصب وإدارة شؤونه بكفاءة[٣٠].

نشير إلى أن المشرع الدستوري المصري جعل الوظائف العامة وفقا للمادة (١٤) من دستور عام ٢٠١٤م حق للمواطنين على أساس الكفاءة ودون محاباة أو وساطة، وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب، وكفل كذلك حقوقهم وحمايتهم وقيامهم بأداء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب، وألزم الدولة طبقا للمادة (١١) منه أن تكفل المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وضمان تمثيلها تمثيلا مناسبا في المجالس النيابية وكفالة حقها في تولى الوظائف العامة

---

[٢٨] تغريد محمد قدوري: مبدأ المساواة في تولي الوظائف العامة وأثره في حرية الموظف في التعبير عن رأيه، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، العراق، مج٣٢، ع١، العراق، ٢٠١٧، ص ٢٩٥– ٣٣٣.

[٢٩] الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ بموجب القرار رقم(٢١٧)، https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/

[٣٠] صفاء الشويحات: المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تحول دون تولي المرأة المتعلمة مناصب قيادية من وجهة نظر طلبة الجامعة الالمانية الأردنية(٢٠١٥–٢٠١٦)، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، الجامعة الأردنية، مجلد١٠، ع١، ٢٠١٧، ص٥٥–٦٥.

ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية دون تمييز ضدها، ومبدأ المساواة بين المرأة والرجل للتمكين السياسي هو نص قائم بالتطبيق بذاته[٣١].

بناءً على ذلك، يعد مبدأ المساواة بين المرأة والرجل من أهم المبادئ الدستورية التي تستند إليه جميع الحقوق والحريات ومن أهم دعائم دولة القانون والديموقراطية، ومن بين مظاهر مبدأ المساواة، المساواة في تولي الوظيفة العامة، فمما لا ريب فيه أن الاهتمام الداخلي والدولي بات واضحًا بالوظيفة العامة وشاغليها فإن صلح اختيار الموظفين صلحت الدولة بأكملها، فالدولة لا يمكن أن تقوم بتنفيذ سياستها وتحقيق أهدافها إلا من خلال القائمين بأعباء الوظيفة العامة.

المطلب الثاني
آليات التمكين السياسي للمرأة الأردنية

تقسيم:

إنّ النهوض بواقع المرأة ومشاركتها الفاعلة في المجالات المختلفة بوصفها ركيزة أساسية من ركائز التقدم والإصلاح، يتطلب نظرة شمولية تتناول المعيقات والتحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية على حدّ سواء، لهذا انتهجت لجنة تمكين المرأة، منذ بدأت أعمالها، نهجَ التشاور مع الجهات الوطنية ذات العلاقة من مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية والرسمية والحكومية والناشطين والناشطات في مجال حقوق المرأة، وعملت على توثيق ما تلقّته من ملاحظات وتوصيات حيال هذه المعوقات، لمواجهتها والحد من آثارها على المرأة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام.

كذلك عدم تمكين المرأة مشكلة تواجه الكثير من المجتمعات النامية، بل وأحيانا المتقدمة، وعدم التمكين هذا يظهر في صور متعددة لعل أهمها هو عدم المساواة بين الرجل والمرأة الأمر الذي يؤدي إلى وجود تمييز في المجتمع مما يولد الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

---

[٣١] انتصار علي صالح الورشفاني: الحماية الدستورية لمبدأ المساواة في الوظيفة العامة،" دراسة مقارنة لبعض الدساتير العربية والدستور المصري والليبي"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١٩، ص٣٩.

(ISSN: 2537 - 0758)

في ضوء ذلك نقسم المطلب الثاني إلى فرعين على النحو التالي:-

الفرع الأول: وسائل التمكين السياسي للمرأة الأردنية.

الفرع الثاني: معوقات المشاركة للمرأة في العمل السياسي.

الفرع الأول

وسائل التمكين السياسي للمرأة الأردنية

يقتضى إيجاد مشاركة سياسية ديمقراطية توفير ظروف موضوعية معينة ثقافية واقتصادية واجتماعية وسياسية، بمعني توافر إطار ثقافي يضم مجموعة من القيم والاتجاهات التي تضمن للمواطنين حداً أدني من المعرفة السياسية وقدرًا معقولاً من الاهتمام السياسي ولابد أيضا من إطار اقتصادي اجتماعي يكفل التحرر من الحاجة والعوز والتبعية، ويضمن حدًا أدنى من مستوى التعليم.

ثم يأتي إطار قانوني سياسي يضمن حرية التعبير والرأي وينظم أشكال وأساليب المشاركة السياسية، وعلى أي حال فإن المشاركة السياسية بمختلف أشكالها تتأثر بعوامل مختلفة، ويختلف تأثير هذه العوامل من بلد لآخر من الأحيان نظرًا لاختلاف الخصائص المميزة لشعب كل دولة، حيث تساهم هذه العوامل في بلورة حجم المشاركة السياسية من قبل المواطنين.

إلا أنه يمكن القول أن أهم العوامل التي تؤثر في عملية المشاركة السياسية بشكل عام هي[٣٢]:-

- العوامل الاجتماعية السكانية، تتجلى عادةً في الجنس والسكن ومكان الإقامة.
- العوامل الاقتصادية، كمستوى الدخل والانتماء المهني.
- العوامل الثقافية، كمستوى التعليم والانتماء الأيديولوجي والثقافة السياسية والتنشئة السياسية.

تساهم منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق المرأة وحقوق الإنسان في تعزيز مشاركة المرأة وتمكينها سيًاسيًا، ومنحها دورًا مميزًا، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه في

---

[٣٢] إياس محمود عاشور: المشاركة السياسية للمرأة الأردنية١٩٨٩-٢٠٠١، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، المعهد الدبلوماسي الأردني، الأردن، ٢٠٠٣، ص١٤.

مجال حماية المرأة من العنف والمساهمة في جهود الأمن والسلام وخدمات الإغاثة ودعم اللاجئات والعديد من الخدمات في المجالات الأخرى[٣٣].

بجانب دور هام في كسب التأييد نحو تعديل التشريعات لإزالة أشكال التمييز والعنف ضد المرأة، على الرغم من تعدد منظمات المجتمع المدني وتنوع خدماتها وبرامجها الموجهة منها نحو المرأة، إلا أنها أيضا تتفاوت في قدراتها المؤسسية، وفي القدرة على الوصول إلى منظمات المجتمع المدني إلى توحيد الجهود وتشكيل رؤية موحدة حول كيفية النهوض بواقع المرأة في الأردن[٣٤].

كذلك من أهم وسائل التمكين السياسي للمرأة الأردنية، الانتماء للأحزاب السياسية، باعتبارها وعاء للمشاركة المستمرة تعمل على توسيع النشاط السياسي والمشاركة الجماهيرية، كما تعد بمثابة حلقة وصل بين الحاكمين والمحكومين، ومن خلالها تتم الممارسة العادية لحرية الرأي، وبدون الأحزاب لا يمكن لرغبات الجماهير أن تصل إلى آذان السلطات الحاكمة، ولا يستطيع المواطن أن يؤثر في الحياة السياسية معزولًا عن أقرانه في التعبير عن المشاركة السياسية[٣٥].

ومن هنا تظهر أهمية الحزب حيث يعمل على تمكين الأشخاص المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة، ويقوم التثقيف السياسي الذي يمكنها من المشاركة، باعتبارها تعبيرًا عن الرأي العام[٣٦]، فالرأي العام والنظام الانتخابي، ونظام الأحزاب؛ تشكل جميعها ثلاثة أبعاد متداخلة بعضها ببعض، فكل

---

[٣٣] عطا الله على أحمد الزيود: واقع التمكين السياسي للمرأة الأردنية وإبراز جهود الملكة رانيا بعد العام ١٩٩٩مقارنة بما قبل العام ١٩٩٩م، رسالة ماجستير، كلية بيت الحكمة للعلوم السياسية والدراسات الدولية، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠٢١، ص٢٨.

[٣٤] أسماء مجدى على حسين صالح: دور منظمات المجتمع المدني في التمكين السياسي للمرأة المصرية، "دراسة إمبريقية على المركز المصري لحقوق المرأة"، المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية، مجلد٦، ع٢، ٢٠٢٢، ص٢٢-٥٥.

[٣٥] د. نبيله كامل عبد الحليم: الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٨٠، ص٩٧.

[٣٦] د. نعمان أحمد الخطيب: الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٨٥، ص٩٢.

(ISSN: 2537 - 0758)

طارئ على النظام الانتخابي يؤدي إلى إحداث تغيير مقابل ي نظام الأحزاب، وبدوره ينعكس هذا التغيير في نظام الأحزاب مباشرة على التعبير عن الرأي العام[٣٧].

حيث يمكننا القول بأن التمكين السياسي ينتج من خلال المشاركة بالإصلاح والتفاعل والاهتمام سواء أكانت بصورة إيجابية أم سلبية، والمشاركة تعني ببساطة تعزيز حقوق المواطنة، وحق المشاركة هي في الحقيقة مجموعة متداخلة من الحقوق لا تقف عند حرية التعبير عن الرأي، وإنما المشاركة الفعالة التي تستند إلى توفر تمكين المرأة من حقوقها أخرى مثل حق امتلاك المعرفة التي تبني على أساسها الأفكار والآراء.

إذا تظهر أهمية تمكين المرأة من خلال المشاركة السياسية في كونها حق من حقوق الإنسان، وهذا الحق يتمثل فيكون التمكين السياسي المشاركة السياسية وحق مخاطبة السلطات العامة وحق الترشيح للمناصب السياسية والإدارية مثل المجالس المحلية والمحافظات وغيره، وحق تولي المناصب القيادية وحق الانتخاب وهي واجب على المواطن تفرضه المواطنة التي تعني الانتماء إلى الوطن، والمساواة بين مواطنيه في الحقوق والواجبات.

الفرع الثاني
معوقات المشاركة للمرأة في العمل السياسي

انعكست الظروف والمستجدات السياسية التي مرت بها المملكة الأردنية على وضع المرأة السياسي ومشاركتها في العمل السياسي، حيث كانت هذه الفترة تمثل مرحلة التأسيس للعمل السياسي الأردني[٣٨]، ولم يظهر هناك مشاركة فعلية للمرأة أو انخراط حقيقي لها في الحياة السياسية في أي عمل أو نشاط، ويعود ذلك إلى عدة أسباب تتعلق بالمرأة نفسها، من خلال ضعف المستوى التعليمي وانشغالها بمساعدة الرجل في تأمين لقمة العيش في هذه الفترة التي كانت المملكة تمر فيها بظروف اقتصادية ومعيشية صعبة، يضاف إلى ذلك بنية المجتمع الأردني والذي يمكن وصفه بالقبلية والعشائرية، والذي يرفض أي دور سياسي للمرأة.

---

[٣٧] مريم محمد عثمان العموش: مرجع سابق، ص٥٧.

[٣٨] بارعة النقشبندي: المشاركة السياسية للمرأة في الأردن وبعض الدول العربية، مركز الأردن للدراسات، عمان، ٢٠٠١، ص١٥٣.

لذلك، يمكننا تحديد المعوقات التي تواجه المرأة الأردنية في العمل السياسي، أو العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية للمرأة، في المعوقات التالية:-

أولاً- العقبات الاجتماعية والثقافية لتمكين المرأة سياسياً:

توجد العديد من المعوقات والصعوبات ذات المضمون الاجتماعي، التي تعرقل انطلاق دور المرأة المساند والمكمل لدور الرجل في مجالات الحياة كافة، **من بين ذلك:-**

١- سيطرة العادات والتقاليد على المجتمع المصري والأردني، حيث أن الفكرة السائدة حول المرأة حصر المجتمع بنظرته الضيقة، وبخلفياته الثقافية والاجتماعية التقليدية والعرفية دور المرأة العربية في البيت وفي بعض الأعمال الفنية، كما أنه لم يضمن لها الحرية الكافية للتخطيط لمستقبلها بشكل حيادي، أو المساحات الكافية للاختيار، ووفق ثقافة المجتمع العربي القائمة على "ثقافة العيب والحرام من جهة" وعلى اعتبار المرأة أماً وزوجة في المقام الأول[٣٩].

٢- التمييز السلبي ضد المرأة في الأسرة أحد أبرز العوامل التي تؤثر على المشاركة السياسية للمرأة منذ التنشئة، مما يؤدي بدوره إلى ضعف أو عدم مشاركتها في العمل السياسي.

٣- الموروث الاجتماعي السلبي تنعكس أثاره على المرأة مما يمنعها من ممارسة دورها في بناء المجتمع والمشاركة في عملية التنمية التي لا تتم إلا بتكامل الأدوار بين كل من المرأة والرجل، وما زال هذا الموروث يترك أثراً يحتاج إلى عمل جاد لتصحيح المفاهيم المغلوطة لهذه المعتقدات والمورثات ومن ثم الحفاظ على ما هو أصلي منها وتنقيتها مما هو نتيجة تراكمات لا أساس لها من الصحة[٤٠].

إذا تم تحديد دورها الأهم في أسرتها فقط، وتقليص دورها في التنمية سواء كانت الاجتماعية أو الإدارية أو الثقافية أو السياسية.

---

[٣٩] مصطفى عبد الله عبد القاسم خشيم: معوقات تمكين المرأة في البلدان العربية: الواقع والطموح، مجلة شؤون عربية (مصر)، ع ١٤١، ٢٠١٠، ص ٢١٧- ٢٣١.

[٤٠] كما نشير إلى انّ الدين الإسلامي ليس له علاقة بأية ممارسات خاطئة تجاه المرأة، نظراً لأن مثل هذه الممارسات تعود في الأساس إلى عوامل اجتماعية وسياسية متمثلة في التنشئة والعادات والتقاليد التي يتوارثها الأفراد جيلا بعد جيل.

(ISSN: 2537 - 0758)

ثانياً- العقبات القانونية السياسية:

يكتسب دور الحكومات أهمية خاصة في إقرار السياسات المتعلقة بخصوص المرأة، والمشاركة بين الرجال والنساء، وإزالة العقبات القانونية التي تميز ضد المرأة، والحكومات إذا أرادت فهي التي تدفع بالمرأة إلى مراكز القيادات، إلا إن الحكومات ما زال دورها ضعيفا في إيصال المرأة إلى السلطة التشريعية، وللأحزاب السياسية أيضا دورا هاما، حيث تعتبر نسبة مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية متدنية جدًا، فالنساء عازفات عن الانتساب إلى الأحزاب السياسية، كما إن الأحزاب لا تتوجه للنساء[٤١].

كذلك بالرغم من قانون الانتخابات الأردني أعطي المرأة حقها في ممارسة حق الترشح والانتخاب، إلا أن نظام الكوتا النسائية قد ساهم في الحد من مشاركة المرأة السياسية حيث عمل هذا النظام على تحديد المقاعد التي تشغلها المرأة في العملية البرلمانية، وقد تمت الاشارة إلى أن حصة المرأة من نظام الكوتا هي حصة غير عادلة، بمعني أن هذه الحصص ضاعفت من فرص فوز المرأة في الدوائر الصغيرة والتي لا تترشح فيها المرأة الأردنية بأعداد كبيرة مما قلل من فرصة ترشح المرأة ذات الكفاءة[٤٢].

كذلك، نصت المادة (١/١٠٢) من دستور مصر عام ٢٠١٤م، بعد تعديله عام ٢٠١٩م على أنه: "يُشكل مجلس النواب من عدد لا يقل عن أربعمائة وخمسين عضوا، يُنتخبون بالاقتراع العام السرى المباشر، على أن يُخصص للمرأة ما لا يقل عن ربع إجمالي عدد المقاعد"[٤٣].

إذا خصصت المادة ربع إجمالي عدد المقاعد للمرأة وهو ما يعد من الإنجازات التي حققتها تعديلات دستور مصر الأخيرة استمرارًا لتوجهات الدولة نحو الدعم الحقيق لتمكين المرأة سياسيًا، مع الإيمان الراسخ من قبل القيادة السياسية بمحورية دور المرأة

---

[٤١] عبدة المطلق: الأداء السياسي للمرأة الأردنية،" الواقع والآفاق"، ورقة عمل مقدمة إلى المسار الديمقراطي الأردني- إلى أين؟، أعمال مؤتمر" المسار الديمقراطي الأردني، الواقع والآفاق"، ١٩٩٤، ص٢٢١ وما بعدها.

[٤٢] عمر الخزاعي: معوقات الكوتا النسائية نحو انتخاب المرأة في الانتخابات البرلمانية" دراسة اجتماعية ميدانية"، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد٥، ع٢، ٢٠١٢، ص٢٧٦.

[٤٣] دستور مصر الصادر سنة ٢٠١٤م، منشور بالجريدة الرسمية: العدد(٣أ مكرر)، الجزء الثاني، ١٧ربيع الأول ١٤٣٥هجرية- ١٨يناير ٢٠١٤؛ وتعديلاته عام ٢٠١٩.

المصرية في إحداث التغيير الحقيق كأحد محركات التنمية الشاملة ذات التأثير بالغ القوة.

لكن من أجل دعم عملية التمكين السياسي الفعلي للمرأة بناءً على المادة السابقة يلزم إصدار التشريعات التي تؤسس لتنفيذ المواد التاريخية بدستور ٢٠١٤وتعديلاته، من أجل ديناميكية أكثر فعالية في رفع مستويات التمكين السياسي للمرأة[٤٤].

ثالثاً- غياب الوعي السياسي للمرأة:

يلعب المستوى الثقافي دورًا هامًا في قلة الوعي السياسي، حيث أن نسبة كبيرة من النساء يعتقدن أن دورهن الأساسي هو الاعتناء بالأطفال والمنزل، حيث يعتقدون أن العمل السياسي يتطلب مواصفات تكون متوفرة بالرجل أكثر منه لدى المرأة، والسبب في ذلك غياب المرأة لفترة طويلة عن المشاركة في العمل السياسي.

كذلك تدني الملكية المتوافرة للمرأة وتبعيتها الاقتصادية والاجتماعية للرجل، فالرجل هو من يمتلك الموارد المالية في المجتمع، وعليه فإن قلة الوعي السياسي للمرأة يؤثر على قلة وعي المجتمع حول أهمية مشاركتها في العمل السياسي، وعدم تعزيز وتفعيل دورها، وعدم اكتمال في المجتمع الأردني نسبة إلى افتقار المرأة الأردنية إلى الخبرة السياسية[٤٥].

بالرغم من توفر الإرادة السياسية في مصر والأردن لدعم تمكين المرأة من الناحية السياسية، وتمتعها بالحقوق السياسية المتساوية، ووصولها إلى مستوى تعليمي ممتاز، وبالرغم من أهمية مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار، إلا أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية بقيت ضعيفة ومحدودة، **وذلك للأسباب التالية**[٤٦]:-

١- ضعف تمكين المرأة في الأحزاب السياسية على الساحة الأردنية والمصرية.

---

[٤٤] د. نيبال عزالدين جميل، د.محمود صافي محمود: التمكين السياسي للمرأة المصرية في ضوء تقلدها للمناصب الحكومية العليا من ٢٠٠٥-٢٠٢٠، مجلة السياسية والاقتصاد، ع٥، يناير ٢٠٢٠، ص١٩٥-٢١٨

[٤٥] محمد عطا زهرة: النظام السياسي الأردني، مؤسسة حمادة للنشر والتوزيع، ط١، عمان، الأردن، ٢٠٠٩، ص٢٦١.

[٤٦] صفاء إبراهيم عبد الله عليمات: الإصلاح السياسي وتمكين المرأة في المجالس المحلية "محافظة المفرق دراسة حالة ٢٠١٦-٢٠٢٠"، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠٢٠، ص٨٣.

(ISSN: 2537 - 0758)

٢- طبيعة المجتمع المصري والأردني الذكوري والأبوي الذي يحتاج إلى تغيير في نظرته تجاه عمل تمكين المرأة السياسي والتعليمي والاجتماعي، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف تمكين المرأة سياسيًا خلال الإيمان بالممارسة الديمقراطية والمساواة بين الرجل والمرأة.

٣- ضعف نشاط الحركة النسائية في الجمعيات والنقابات ووسائل الإعلام.

هذا الأمر يتطلب مزيدًا من الجهد من قبل المرأة المصرية والأردنية، ومزيداً من التنسيق بين كافة التنظيمات النسائية، والعمل المشترك، وتوحيد جهودها لتشكيل قوة ضاغطة فاعلة لتغيير التوجهات العامة وتأثير التقاليد والأعراف السلبية، والوصول إلى برنامج عمل واضح ومقنع يأخذ مصلحة الوطن والمواطن والوصول إلى مشاركة سياسية متوازنة مع الرجل، ويزيل جميع العوائق التي حالت دون وصولها في الانتخابات، كذلك تشجيع المرأة لممارسة حقها الدستوري باعتباره واجب وطني في العملية الانتخابية ترشيحًا وانتخابًا، مما يعمق الممارسة الديمقراطية.

كذلك ذهب جانب فقهي إلى أن أسباب عدم تمكين المرأة من الوصول إلى المجالس النيابية الأردنية يعود إلى عدة أسباب[٤٧]، **من بينها:-**

١- عدم تقبل المجتمع لعمل المرأة في السياسة.

٢- ضعف خبرات المرأة في العمل السياسي.

٣- مازال هناك خلط بين دور البرلماني كمشرع ومراقب لأداء السلطة التنفيذية، ودوره كنائب خدمات للمواطنين، وعندما تجري المقارنة بين الرجل والمرأة سينتخب حتمًا الرجل الذي يقدم الخدمات نظرًا لتبوئه المراكز القيادية أو المشاركة في مجالس المحافظات والمجالس المحلية بشكل عام أو بحكم وضعه العشائري وإمكانياته المالية[٤٨].

---

[٤٧] علاء الرواشدة، وأسماء العرب: المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية، دراسة ميدانية على عينة من النساء الرائدات في اقليم الشمال، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، الأردن، ٢٠١٦، ص٦٧.

[٤٨] فهيمة كريم المشهداني: سياسات تمكين المرأة البرامج و المعوقات : رؤية اجتماعية، مجلة العلوم التربوية والنفسية- كلية الآداب- جامعة بغداد، العراق، ع ٨٨، ٢٠١٢، ص ٢٥٨- ٢٧٥.

فضلاً عما سبق يمكن الإشارة إلى ضعف فاعلية المنظمات النسائية، **ويمكن إرجاع ذلك إلى ما يأتي:**

- قلة الموارد المالية، فالدعم الذي تلقاه هذه المنظمات قليل جداً، وهذا يستلزم بناء استراتيجية مستمرة لتوفير الدعم والتمويل الذاتي والوطني لهذه المنظمات.
- غياب استراتيجية تمكين شاملة، وضعف الوعي بأهمية التمكين ومفهومه الحقيقي لدى هذه المنظمات وأجهزتها التنفيذية والقدرة على التوجه إلى جميع الشرائح النسائية والقواعد الشعبية خصوصاً المرأة الريفية.
- ضعف عملية بناء قدرات المنظمات النسائية وتحويلها إلى مؤسسات فاعلة ذات قيادات مؤهلة ومدربة.
- الافتقار إلى التفاعل والتواصل وتبادر الخبرات مع الأطراف المختلفة ذات الخبرات والإمكانيات.
- وجود القوانين المقيدة لنشاط الجمعيات، فالتشريعات العربية تقيد بدرجات متفاوتة حرية تكوين الجمعيات وتخضعها عندما تنشأ لأشكال مختلفة من الإشراف والرقابة[٤٩].

المطلب الثالث
واقع التمكين السياسي للمرأة الأردنية

تقسيم:

تعد قضية التمييز ضد المرأة في مجتمعنا العربي مشكلة باتت تهدد أمننا القومي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويظهر هذا التمييز في عدم تمكين المرأة اجتماعياً واقتصاديا وسياسياً. وقضية عدم التمكين هذه، قضية اتجاهات اجتماعية غالبة، ومستمدة من العادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع التي مازالت تشكل موروثات ثقافية بالغة الأثر في هذا المجال.

كذلك نشير إلى محاولة تعزيز امرأة متمكنة اجتماعيًا وقانونيًا وسياسيًا واقتصادياً، ذات قدرات ومعارف ومهارات متمتعة بحياة كريمة خالية من كافة أشكال التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي؛ وبحقوقها كاملة، تشارك بفعالية في رسم السياسات

[٤٩] صفاء إبراهيم عبد الله عليمات: مرجع سابق، ص٨٦.

(ISSN: 2537 - 0758)

وصناعة القرارات في مختلف المجالات وتساهم في بناء الأسرة والمجتمع والوطن وفي تحقيق التنمية المستدامة؛ في مجتمع تسوده العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين.

في ضوء ذلك نقسم المطلب الثالث إلى فرعين كالتالي:-

الفرع الأول: واقع التمكين السياسي للمرأة الأردنية في الحياة السياسية.

الفرع الثاني: مبادرات الملكة رانيا لتمكين المرأة الأردنية.

الفرع الأول

واقع التمكين السياسي للمرأة الأردنية في الحياة السياسية

لا يزال المجتمع بحاجة إلى التهيئة الثقافية والدينية المعتدلة لبذل الجهود نحو تفعيل مشاركة المرأة بالحياة السياسية، ودعم دفع الكفاءات التنفيذية والقيادية من تقلد الوظائف الحكومية العليا كمؤشر على التكامل المجتمعي نحو دعم التمكين السياسي للمرأة، إذ أن المرأة الآن لا تنقصها الخبرة ولا الكفاءة العلمية والعملية من مشاركة الرجل أعباء الحياة على قدم المساواة، حيث يعد مؤشر تقلد المرأة للوظائف الحكومية أحد المؤشرات الهامة التي تعكس وضع المرأة في الحياة السياسية داخل المجتمع، حيث يعد تمكين المرأة أحد الضروريات اللازمة من أجل إصلاح سياسي حقيقي وخطوة هامة نحو تمكين المرأة والتحول الديمقراطي[٥٠].

ولم تحصل المرأة العربية على حقوقها السياسية في وقت واحد، كما لم تشارك في انتخابات والترشح لسلطة التشريعية في فترة واحدة، ولم تمثل المرأة في المجالس التشريعية العربية التي اشتركت في عضويتها بنسبة واحدة أيضا، ومرد ذلك إلى اختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول العربية[٥١].

إن واقع التمكين السياسي ضمن هذا المفهوم يصب بشكل مباشر في تغيير القوانين، ودفع المرأة إلى سوق العمل، ولو على حساب دورها الأساسي في تربية النشء،

---

[٥٠] د. نيبال عزالدين جميل، د.محمود صافي محمود: مرجع سابق، ص٢١٨.

[٥١] عبد الرزاق براهمي، سارة بلعباس: التمكين السياسي للمرأة العربية كآلية لتكريس الإصلاحات السياسية ومكافحة الفساد الإداري، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، مجلد٢، ع١٤، ٢٠٢٠، ص٥٤-٦٩.

بل إن قيام المرأة بهذا الدور يمثل تحديًا أساسيًا أمام التمكين السياسي للمرأة، فهناك جانب من الفقه ذهب إلى فرض حصة للمرأة – كوتا– مناصفة مقاعد البرلمان، والتي يفترض أن يتم شغلها بنظام الانتخاب الشعبي الحر لضمان إدماج مفهوم الجدارة والاستحقاق في القوانين(٥٢).

وهناك من الفقه ذهب إلى واقع إلغاء كافة الفوارق بين الرجل والمرأة وهو ما يصطدم بشكل مباشر مع مصلحة الأسرة، والأحوال الشخصية المستمدة من الشريعة الإسلامية، فنظام الكوتا قد يضر بالمصلحة العامة لأن الأساس والمعيار الوحيدة للقيادة يجب أن يكون الكفاءة وليس نوع الجنس(٥٣).

إذا يعد واقع التمكين السياسي للمرأة من خلال المشاركة السياسية، وهذه المشاركة يمكن أن تأخذ شكل المشاركة الديمقراطية أو شكل التعبئة الشمولية؛ وهي معايير للتميز بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية التي تغيب فيها مثل هذه المشاركة أو تكون مشاركة شكلية دون فاعلية تطبيقية في واقع الدول(٥٤).

لذا يمكن القول إلى أن المشاركة السياسية للمرأة تشمل عدد من الأنظمة السياسية المختلفة التي تعبر عن واقع تمكين المرأة على النحو التالي:-

أولاً- التمكين السياسي لمشاركة المرأة طوعياً:

تعني مشاركة الشعب ككل دون تمييز من خلال أفراد أو جماعات ضمن نظام سياسي ديمقراطي، فهم كأفراد يمكن أن يساهموًا في الحياة السياسية بوصفهم ناخبين أو عناصر نشطة سواء كانت سياسية أو بوصفها جماعات يمكن أن تقوم بنفس الدور من خلال العمل الجماعي في منظمات سياسية أو نقابية أو جمعيات مهنية(٥٥).

---

(٥٢) دارين محمد أرشيد الدغمي: نظام الكوتا و أثره على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية "٢٠٠٣–٢٠٠٦"، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠٠٧، ص٢٨.

(٥٣) على عواد الشرعة: نظام الكوتا : دراسة مقارنة بين التجربة الأردنية والتجربة المصرية، دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط – مركز دراسات المستقبل، ع١٦، ٢٠١١، ص٧–٣١.

(٥٤) صفاء إبراهيم عبد الله عليمات: مرجع سابق، ص٨٦.

(٥٥) محمد الجريبيع: المرأة والمشاركة السياسية في الأردن: تطور الموقف من تخصيص حصة من مقاعد البرلمان للمرأة (عمّان: مركز الأردن الجديد للدراسات)، ٢٠١٦، ص١٠١ وما بعدها.

(ISSN: 2537 - 0758)

أما بالنسبة لأهم ركائز التمكين السياسي لمشاركة المرأة طوعيًا[٥٦]، فتكون على النحو التالي:-

١- خضوع السلطة السياسية لصوت الشعب وخاصة المرأة بإرادته وانتمائه ومطالبة.

٢- إيمان النظام السياسي بالمشاركة السياسية واحترامها وسعيه إلى توسيعها.

٣- قدرة النظام السياسي على الاستجابة للتغيرات الحاصلة في المجتمع بحيث تكون له القدرة على استيعاب الشرائح الاجتماعية الجديدة والاستجابة لمطالبة دون تهميش أو استبعاد لدور المرأة.

٤- تمثيل شرائح المجتمع كافة بمختلف توجهاتها السياسية وانتماءاتها الدينية والقومية والطائفية والقبلية للدولة.

٥- وجود دستور والخضوع له بوصفه القانون الذي يسمو فوق سلطة الحكام لينظم المشاركة السياسية ويحميها.

وهذا يعني أن النظام السياسي الديمقراطي يتيح الفرصة للمرأة بالتعبير عن رأيه، إضافة إلى توفير قنوات اتصال لذلك، لأن النظام السياسي الديمقراطي يبنى على قيم المساواة والحق والعدل، وغيرها، فيوجد حوار ظاهر بين الحكام والمحكومين في الدولة الديمقراطية.

وفي هذا النوع من المشاركة تعتقد المرأة أن لها دور فعال على صعيد النظام السياسي، سواء أكان في اختيار النساء لتولي المناصب الرسمية أم في صياغة السياسات العامة، مما ينعكس على التمكين في مجالات السياسة والاقتصاد، وأن عدم المشاركة يؤدي إلى عدم تحقيق تلك الأهداف أو التفريط بها.

ثانياً- المشاركة السياسية غير الديمقراطية لتمكين المرأة:

حيث يرتبط هذا النوع من المشاركة بطبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعكس تلك المشاركة، إذ أن الواقع الاجتماعي الذي يقوم على الانتماءات الاجتماعية المتعددة لما يحويه من قيم فرعية قبلية أو طائفية أو دينية تؤثر

---

[٥٦] نشوى توفيق ثابت: تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية" دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة"، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٣٩.

في المشاركة السياسية، وعلى الرغم من أن أي مجتمع من المجتمعات لا يخلو من هذا التعدد ولكن تكون بدرجات متفاوتة من حيث عددها ووعيها السياسي[٥٧].

إذا أنظمة الحزب الواحد مثلًا تسمح بالمشاركة السياسية وتعبئتها ولكن يجب أن تكون هذه المشاركة ضمن أطر نظام قانوني، وهذا النوع من المشاركة السياسية تأخذ بها أغلب الدول النامية لضعف المشاركة السياسية للمرأة وتمكينها، وأهم أسباب ضعف وتمكين المشاركة السياسية للمرأة يتمثل في العناصر التالية:

١- هيمنة المؤسسات السلطوية إذ تجري كل العملية السياسية تحت هيمنة تامة من قبل السلطة التنفيذية.

٢- ضعف المؤسسات التمثيلية التي تترشح المرأة لها، فالمؤسسات المتمثلة في المجالس النيابية والمحلية غير قادرة على تحرير مساهمة المواطن وتوصيل المطالب إلى النظام السياسي لاتخاذ قرارات بشأنها أو الرد عليها أو تحقيقها، كما هو الحال في المشاركة الديمقراطية.

٣- عدم رغبة بعض النساء في المساهمة بالحياة السياسية وذلك إيمانًا منهن بعدم قدرتهن على إحداث تغيير في الوضع القائم أو قلة وعيهم السياسي وعدم إدراك لحقوقهم السياسية، وهذا يعود إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية السياسية التي تعتبر وسيط ناقل للثقافة السياسية والتي في ضوئها تتحدد المشاركات السياسية[٥٨].

إذا التمكين السياسي الحقيقي للمرأة لا يمكن أن يتم إلاّ في سياق التمكين المجتمعي الذي يهدف إلى تغيير البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تكفل إعادة الثقة للمرأة في المجتمع[٥٩].

في ضوء ما سبق يمكن القول إن ما جرى من تقدم في تمكين المرأة الأردنية لم يكن نتيجة للنشاط المطلبي للحركات النسائية، إنما كان مبادرة من القيادة السياسية بالدرجة

---

[٥٧] صفاء إبراهيم عبد الله عليمات: مرجع سابق، ص٨٨.

[٥٨] موفق محمد أبو حمود: مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية "الثابت والمتغير"، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، مجلد٤١، ع٤٧٣، ٢٠١٨، ص٤٠-٥٩.

[٥٩] جاد صلاح: نحو إظهار للمشاركة السياسية للمرأة العربية في دلال البزري وآخرون، المرأة العربية والمشاركة السياسية، تحرير أبو رمان، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، ٢٠٠٠، ص٣٠.

(ISSN: 2537 - 0758)

الأولي، وانعكاسًا لضغوط خارجية بالدرجة الثانية؛ فبعض الدول الغربية والمؤسسات الخارجية تربط مساعداتها بتحسين وضع النساء في الدولة. كما نستنتج أن التقدم في مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار ضعيف، فهو لا يستند إلى تأييد مجتمعي واسع ولا قناعة حقيقية به من جانب القطاعات الواسعة من المواطنين.

كذلك تدخل الدولة بشكل ملحوظ وواضح في تعبئة الجماهير دون تعبير عن مشاركة حقيقية للمرأة من جانبها نابعة عن اهتمام الدولة بما يجرى من حولهم في المجتمع السياسي وعدم قدرة المرأة على التأثير بما يصدر وينفذ من قرارات سياسية.

ثالثاً- المشاركة السياسية بالقوة:

وغالبًا ما تأخذ هذه المشاركة شكل العنف والأعمال المسلحة، وذلك إيمانًا من جانب الجماعات التي تقوم بها بأن النظام السياسي غير شرعي، ولا يعبر عن مطالب قطاعات واسعة من الشعب، مما يدفع هذه الجماعات إلى العنف من أجل تغييره، والإطاحة برموزه، وعادة ما تنظر هذه الجماعات إلى الأوضاع الجارية على انها أوضاع فاسدة(٦٠).

ورغم مشاركتها بالعملية السياسية فإنها لا تستطيع أن تغير شيء أو أنها قد تضفي الشرعية على النظام السياسي في حالة المشاركة، حيث إن الانخراط في الحياة الحزبية سيسهل على المرأة دخول البرلمان عبر الأحزاب، وذلك لو كان لدينا أحزاب سياسية فاعلة، فلا تزال الأحزاب الموجودة على الساحة الأردنية غير جاذبة للرجل للانخراط فيها، فكيف بالمرأة وما يواجه مشاركتها من تحديات(٦١).

من أجل الخروج من تطبيق المشاركة السياسية بالقوة، يجب على الدولة القيام بوضع قوانين تفعل تمكين المرأة وتعزز من وجود قضاء مستقل وهيئة دستورية تشرف على مراقبة القوانين وتمارس عملها باستقلال ونزاهة، بالإضافة إلى تنمية ثقافية سياسية لمشاركة تقوم على مبدأ المواطنة، وكذلك لابد من جعل المواطنين مصدر السلطة أساسًا لأي حكم قانوني يقوم على رضا المحكومين، ولابد من تطبيق مبدأ تعدد الأحزاب السياسية وجعلها تمارس عملها بحرية من خلال التمتع بحقوقها السياسية دون فرض

---

(٦٠) براهمي عبد الرزاق، بلعباس سارة: مرجع سابق، ص٦٣.

(61) Norris, Pippa, Democratic Phoenix: Reinventing Political Activism, (New York: Cambridge University Press,2002), P.159.

قوانين عليها تحد من نشاطها، والابتعاد عن أنظمة الحزب الواحد، وتوفير صحافة وإعلام حر ومستنير، وجمعيات أهلية ونقابية مستقلة عن الدولة وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني.

الفرع الثاني
مبادرات الملكة رانيا لتمكين المرأة الأردنية

سعت الملكة رانيا العبد الله لتمكين المرأة من المشاركة السياسية، وأن المشاركة والتمكين عنصران مهمان وفاعلان في تطوير مجتمعات متعلمة ومتقدمة ومزدهرا اقتصاديًا، أن تمكين المرأة يبدأ من تعليمها وعائلتها بأكملها، فالمرأة لها أثر كبير جدًا على البيئة المتواجدة فيها يعكس دورها في رسم مستقبل المجتمع[٦٢].

لقد عملت على الاسهامات في أحداث تغير من خلال برامج هادفة تطور وتشجع المرأة على اعداد نفسها في جميع المجالات والقطاعات لتعزيز وتعظيم انجازاتها من أجل نماء ونهضة المرأة الأردنية، لتكون حاضرة في كل المجالات.

فقد سعت إلى حل مشكلات المجتمع المحلي عبر مبادرات مجتمعية متعددة الأنشطة لتشكل كوادر نسائية فاعلة وقادرة على تلبية احتياجات أسرتها ومجتمعها، انطلاقًا لتمكين المرأة من خلال تطبيق آليات لسد الفجوات النوعية التي تواجه المرأة وتحدها من الوصول إلى التمكين السياسي من خلال تدريبها وتمكينها وتفجير الطاقات الكامنة فيها من خلال العمل في مشاريع توفرها مبادرة نهر الأردن، فتعمل على بناءً شخصية قوية مستقلة قادرة على توفير احتياجاتها واحتياجات أسرتها[٦٣].

---

[٦٢] هبة الله جهاد أحمد سليمان: مرجع سابق، ص٥١.

[٦٣] **برنامج نهر الأردن لتمكين المجتمعات:** يهدف البرنامج منذ انطلاقه عام١٩٩٧م إلى تمكين الأفراد، والمجتمعات المحلية، وهيئات المجتمع المحلي، من تحقيق التنمية المستدامة عبر مجموعة من المشاريع والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز مهارات الريادة ودخول سوق العمل لديهم. كما يوفر البرنامج مجموعة متنوعة من المواد التدريبية حول مهارات الحياة الأساسية والثقافة المالية لإشراك أفراد المجتمع بشكل فاعل، وتمكينهم من مواجهة تحدياتهم الاقتصادية والاجتماعية. انظر موقع مؤسسة نهر الأردن، تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١/١، https://www.jordanriver.jo/ar/programs/community-empowerment-program

(ISSN: 2537 - 0758)

كذلك التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة يؤثر بشكل ايجابي على المشاركة السياسية للمرأة، فيحدث تغيير ايجابي من أجل مستقبل مشرق، لتصبح المرأة في موقع اتخاذ قرارات في مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني، لنسج العلاقات بين جوانب والأبعاد التنموية والحقوقية والسياسية لتحقيق مشاركات سياسية ذات نوعية متميزة لدعم المشاركة السياسية للمرأة يحتاج كذلك إلى مدخل يربط بين الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي.

والجهود التنموية سواءً التي تؤثر على بناءً الأسرة والمجتمع فمن الصعب عزل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة عن سياسات الدولة؛ فتمكين المرأة يشكل تفاعل مستمر مع سياسات الدولة من ناحية والحراك المجتمعي من ناحية. فيضيف على صعيدها النظري والعملي لبناء أسرة نموذجية لضمان حياة كريمة لها لتنشأ في جو صحي ملائم لتحقيق ذاتها وتمكينها سيًاسيًا، وتوفر قاعدة كبيرة من الكوادر النسائية النشطة التي يمكن أن تنقل بعد فترة إلى ساحة العمل المحلي السياسي بشكل مباشر[٦٤].

ترى الباحثة بالرغم من ذلك فيوجد ثمة تطورات قد حدثت في بعض الدول العربية لا يمكن إغفالها. بعض المجتمعات التي لم تكن تعترف بأي دور سياسي للمرأة بدأت تعين النساء في بعض المجالس والهيئات كذلك البرلمانات بدأت تفسح المجال للمرأة ولو بصورة رمزية ونخبوية. ويمكن القول بصورة عامة أن بعض الحواجز التي كانت قائمة منذ ما يقرب من عقدين قد شهدت تحسنا نسبيا.

الخاتمة

بالرغم تنامي دور المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، إلا أنه ما زال دون الطموح، فهناك الكثير من أشكال التمييز بين الرجل والمرأة تعيق انخراط المرأة في ميادين التنمية الشاملة، وأشكال هذا التمييز متعددة، فمنها ما يعود إلى عوامل ثقافية واجتماعية موروثة، ممثلة ببعض العادات والتقاليد، والبعض الأخر تحيز الموروث الاجتماعي والقيمي ضد مشاركة المرأة في الحياة السياسية. ومنها يعود إلى

[٦٤] هبة الله جهاد أحمد سليمان: مرجع سابق، ص٦٢.

المـرأة ذاتهـا، نابعـة مـن الخصـائص النفسـية والشخصـية والمعرفيـة للمـرأة تحـول دون انخراطها في العمل العام والسياسي.

ومن هنا تقع مسئولية إصلاح الوضع الحالي للمرأة الأردنية والمصرية على الدولة في وضع البرامج الكفيلة بتحقيق تمكين المرأة ورفع شأنها وإثبات ذاتها وتحقيق أهدافها وزيادة ثقتها بنفسها كي تكون فاعلة في المجتمع بدلاً من أن تكون يداً معطلة.

كذلك المشاركة السياسية للمرأة تصبح كل عمل مباشر أو غير مباشر من جانب المواطنين من أجل التأثير بالقرارات السياسية واختيار الأشخاص للمناصب العامة والقيادية بالدولة، والإسهام في السياسات العامة لتكون ملبية لاحتياجاتهم ومطالب المواطنين، حتي وإن أخذت هذه المشاركة طابع الاحتجاج على سياسة النظام السياسي في بعض الأحيان لأي سبب كان وخاصة عندما يتجاوز على حقوقهم السياسية والدستورية.

ونشير إلى أن أحكام الدستور قد كفلت لكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره سواء بالقول أو الكتابة أو التصوير، أو غير ذلك من وسائل التعبير؛ طالما كان ذلك في حدود القانون، ولا يقوم أي تنظيم ديموقراطي إلا بهذا الحق، ويجب أن لا تتقيد حرية التعبير بتشريعات تمثل أغلالاً على ممارستها بفرض عقوبات تهدف إلى قمعها.

النتائج:

١. أن مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسة دعامة أساسية من دعائم التنمية والتطور الديمقراطي للدولة.
٢. أن التمكين السياسي للمرأة الأردنية يجب أن تُجرى في سياق تمكين المجتمع جماعات وأفرادًا، تعليميًا وثقافيًا واقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا، وهذا يفترض بيئة ثقافية مجتمعية داعمة لمشاركة المرأة في جميع المجالات.
٣. التمكين السياسي للمرأة في الدول العربية هو تمكين ثوري يفتقد لوجود الكفاءات بسبب أن معظم النساء التي يعملن في المجال السياسي معينات أو لهم عضوية في الأحزاب السياسية أو النقابات أو الجمعيات الأهلية.
٤. الفجوة الكبيرة بين نصوص الدستور والقوانين المنظمة للعمل بالمساواة بين المرأة والرجل وبين تطبيقها، فتسبب في ابتعاد المرأة عن مواقع صنع القرار وإلى ضعف مشاركتها السياسية.

(ISSN: 2537 - 0758)

٥. إن نظام الحصص" الكوتا" هو حل مؤقت حتي يتم تغيير نظرة المجتمع السلبية خاصة في المنطقة العربية بجدارة المرأة وإمكانياتها من الوصول للمناصب السياسية، فهذا النظام يعتبر مرحلة ضرورية في إصلاح وضع المشاركة للنساء في الحقل السياسي وليس هدفًا بل أداة لمشاركتها في تولي كافة مستويات القرار الإداري والسياسي.
٦. بينت الدراسة أنّ نظرة المجتمع الأردني نحو المرأة ومشاركتها السياسية كانت سلبية، وهذا يعود إلى نظرة المجتمع نفسه وما يسود فيه من عادات وتقاليد لا تعطي للمرأة الأردنية حقوقها في المجالات السياسية بشكل محدد.

التوصيات:

١. نوصي بضرورة القيام بإجراء دراسة شاملة للقوانين والأنظمة المتعلقة بالمرأة ودراسة مدى مرونة هذه القوانين وقدرتها على إتاحة المجال أمام أخذ المرأة الأردنية ليس لدورها السياسي فقط بل وفي جميع جوانب الحياة.
٢. تغير الرؤية المجتمعية وذلك بتوعية المجتمع بأهمية ودور عمل المرأة على الأسرة والمجتمع وعلى المرأة في حد ذاتها، وتضافر جهود كل من المؤسسة التعليمية الإعلامية الدينية لتعزيز الوعي المجتمعي حول مختلف قضايا المرأة.
٣. العمل الجاد والهادف على ضمان معرفة المرأة كافة لحقوقهن وتمكينهن من المطالبة بتوفيرها وتعزيزها وممارستهن لها، ولكي يتحقق هذا الأمر فلابد من تثقيف الجميع أطياف المجتمع بشأن موضوع حقوق الإنسان وخاصة حقوق المرأة.
٤. نوصى بتوسيع الخطاب الإعلامي والسياسات الإعلامية المتعلقة بقضايا المرأة بهدف تعزيز الوعي السياسي للمواطنين بأهمية مشاركة المرأة في المجال السياسي.
٥. نوصى بإلزام الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني بتخصيص مقاعد لوجود المرأة في قياداتها العليا.
٦. نوصى بإعداد برامج توعوية للمرأة في مجال التمكين السياسي وتبصير النساء بحقوقهم السياسية وخاصة حق الانتخاب والترشح.
٧. نوصي بتطبيق مبادرات الملكة رانيا في مجال تمكين المرأة سيًاسيًا من أجل تعظيم دورها من خلال مشاركتها السياسية وتحفيزها للعمل النقابي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- المؤلفات العامة:

١) د. محمد فرغلي محمد: نظم وإجراءات انتخاب أعضاء المجالس المحلية في ضوء القضاء والفقه، "دراسة تأصيلية وتطبيقية لنظام الانتخاب المحلي في مصر ودول الغرب"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨.

٢) د. نبيله كامل عبد الحليم: الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٨٠.

٣) د. نعمان أحمد الخطيب: الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٨٥.

ثانياً- المؤلفات المتخصصة:

٤) محمد عطا زهرة: النظام السياسي الأردني، مؤسسة حمادة للنشر والتوزيع، ط١، عمان، الأردن، ٢٠٠٩.

٥) نيفين عبد المنعم مسعد: المشاركة السياسية للمرأة العربية، ط١، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٨.

ثالثاً- الرسائل العلمية:

٦) انتصار علي صالح الورشفاني: الحماية الدستورية لمبدأ المساواة في الوظيفة العامة،" دراسة مقارنة لبعض الدساتير العربية والدستور المصري والليبي"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١٩.

٧) إياس محمود عاشور: المشاركة السياسية للمرأة الأردنية١٩٨٩-٢٠٠١، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، المعهد الدبلوماسي الأردني، الأردن، ٢٠٠٣.

٨) بشري الحلوفي: حقوق المرأة بين الاتفاقيات الدولية والتشريعات العربية – دراسة مقارنة ما بين المغرب ومصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٢٢.

٩) حسام عواد: الحقوق السياسية للمرأة في الاتفاقيات الدولية والقانون الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠١٧.

(ISSN: 2537 - 0758)

١٠) سيف جاسم محمد مصلح: الانتخاب والترشح كحق من الحقوق السياسية للموظف العام، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٧.

١١) صفاء إبراهيم عبد الله عليمات: الإصلاح السياسي وتمكين المرأة في المجالس المحلية" محافظة المفرق دراسة حالة ٢٠١٦-٢٠٢٠"، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠٢٠.

١٢) مريم محمد عثمان العموش: التمكين القانوني للمرأة الأردنية وانعكاساته على مشاركتها السياسية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ٢٠١٥.

١٣) فاكية سقني: التمكين من حقوق الإنسان" متطلباته وموانعه في الوطن العربي"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠١٦.

١٤) هبة الله جهاد أحمد سليمان: دور مبادرات الملكة رانيا العبد الله في تمكين الدور السياسي للمرأة الأردنية ٢٠١١-٢٠٢٠، رسالة ماجستير، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، ٢٠٢١.

١٥) دعاء مسلم العش: الحقوق السياسية للمرأة في التشريع الأردني والشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠٢٠.

١٦) دارين محمد أرشيد الدغمي: نظام الكوتا و أثره على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية " ٢٠٠٣ – ٢٠٠٦"، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠٠٧.

١٧) عطا الله على أحمد الزيود: واقع التمكين السياسي للمرأة الأردنية وإبراز جهود الملكة رانيا بعد العام ١٩٩٩مقارنة بما قبل العام ١٩٩٩م، رسالة ماجستير، كلية بيت الحكمة للعلوم السياسية والدراسات الدولية، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠٢١.

١٨) نشوى توفيق ثابت: تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية" دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة"، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٤.

١٩) يوسف ميهوب: حق تمكين المرأة من تقلد منصب المسؤولية في الدولة" استغلال سياسي أم قناعة حقوقية"، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، المركز الجامعي نور البشير، الجزائر، ٢٠١٧.

رابعاً- الأبحاث العلمية:

٢٠) أماني صالح: التمكين السياسي في الوطن العربي" الشروط والمحددات– دراسة حالة التمكين السياسي في الكويت وقطر"، جمعية دراسات المرأة والحضارة، القاهرة، ٢٠٠٢.

٢١) أسماء مجدى على حسين صالح: دور منظمات المجتمع المدني في التمكين السياسي للمرأة المصرية، "دراسة إمبريقية على المركز المصري لحقوق المرأة"، المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية، مجلد٦، ع٢، ٢٠٢٢.

٢٢) بارعة النقشنبدي: المشاركة السياسية للمرأة في الأردن وبعض الدول العربية، مركز الأردن للدراسات، عمان، ٢٠٠١.

٢٣) جاد صلاح: نحو إظهار للمشاركة السياسية للمرأة العربية في دلال البزري وآخرون، المرأة العربية والمشاركة السياسية، تحرير أبو رمان، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، ٢٠٠٠.

٢٤) سعد بن مرزوق العتيبي: أفكار لتعزيز تمكين العاملين في المنظمات العربية، ورقة علمية للملتقي الإداري الخامس، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، ٢٠٠٢.

٢٥) سالمي محمد: رأس المال الاجتماعي وتعزيز التنمية المستدامة، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، جامعة الحسين بن طلال – عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، مجلد٥، الأردن، ٢٠١٩.

٢٦) صالح الخوالدة: حقوق المرأة الأردنية في تأليف الأحزاب السياسية والانتساب إليها" ١٩٨٩–٢٠١٦"، مجلة جيل حقوق الانسان، مجلد١٧، ع٤، ٢٠١٧.

٢٧) صفاء الشويحات: المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تحول دون تولي المرأة المتعلمة مناصب قيادية من وجهة نظر طلبة الجامعة الالمانية الأردنية(٢٠١٥–٢٠١٦)، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، الجامعة الأردنية، مجلد١٠، ع١، ٢٠١٧.

٢٨) تغريد محمد قدوري: مبدأ المساواة في تولي الوظائف العامة وأثره في حرية الموظف في التعبير عن رأيه، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، العراق، مج٣٢، ع١، العراق، ٢٠١٧.

(ISSN: 2537 - 0758)

٢٩) محمد المقداد: المرأة والمشاركة السياسية في الأردن" دراسة تحليلية وإحصائية على ضوء نتائج الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٣، مجلة المنارة للدراسات والبحوث، جامعة آل البيت، العراق، مجلد ١٢، ع١، ٢٠٠٦.

٣٠) محمد الجريبيع: المرأة والمشاركة السياسية في الأردن: تطور الموقف من تخصيص حصة من مقاعد البرلمان للمرأة (عمّان: مركز الأردن الجديد للدراسات)، ٢٠١٦.

٣١) مصطفى عبد الله عبد القاسم خشيم: معوقات تمكين المرأة في البلدان العربية: الواقع والطموح، مجلة شؤون عربية (مصر)، ع ١٤١، ٢٠١٠.

٣٢) موفق محمد أبو حمود: مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية "الثابت والمتغير"، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، مجلد٤١، ع٤٧٣، ٢٠١٨.

٣٣) فهيمة كريم المشهداني: سياسات تمكين المرأة البرامج و المعوقات : رؤية اجتماعية، مجلة العلوم التربوية والنفسية– كلية الآداب– جامعة بغداد، العراق، ع ٨٨، ٢٠١٢.

٣٤) عبد الرزاق براهمي، سارة بلعباس: التمكين السياسي للمرأة العربية كآلية لتكريس الإصلاحات السياسية ومكافحة الفساد الإداري، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، مجلد٢، ع١٤، ٢٠٢٠.

٣٥) على عواد الشرعة: نظام الكوتا : دراسة مقارنة بين التجربة الأردنية والتجربة المصرية، دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط – مركز دراسات المستقبل، ع١٦، ٢٠١١.

٣٦) عمر الخزاعي: معوقات الكوتا النسائية نحو انتخاب المرأة في الانتخابات البرلمانية" دراسة اجتماعية ميدانية"، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد٥، ع٢، ٢٠١٢.

٣٧) د. عواد عباس الحردان: حق المشاركة السياسية، بحث منشور في مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العراق، عدد(٦)، سنة ٢٠١٢.

٣٨) عبدة المطلق: الأداء السياسي للمرأة الأردنية،" الواقع والآفاق"، ورقمة عمل مقدمة إلى المسار الديمقراطي الأردني– إلى أين؟، أعمال مؤتمر" المسار الديمقراطي الأردني، الواقع والآفاق"، ١٩٩٤.

٣٩) علاء الرواشدة، وأسماء العرب: المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية، دراسة ميدانية على عينة من النساء الرائدات في اقليم الشمال، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، الأردن، ٢٠١٦.

٤٠) د. نيبال عزالدين جميل، د.محمود صافي محمود: التمكين السياسي للمرأة المصرية في ضوء تقلدها للمناصب الحكومية العليا من ٢٠٠٥-٢٠٢٠، مجلة السياسية والاقتصاد، ع٥، يناير ٢٠٢٠.

خامساً: الدساتير والقوانين:

٤١) دستور مصر الصادر سنة ٢٠١٤م، منشور بالجريدة الرسمية: العدد(٣أ مكرر)، الجزء الثاني، ١٧ربيع الأول ١٤٣٥هجرية- ١٨يناير ٢٠١٤؛ وتعديلاته عام ٢٠١٩.

٤٢) دستور الأردن لسنة ١٩٥٢: منشور بالجريدة الرسمية، العدد(١٠٩٣)، بتاريخ ١٩٥٢/١/٨.

٤٣) قانون الانتخاب لمجلس النواب الأردني رقم(٦) لسنة ٢٠١٦م ، المنشور بالجريدة الرسمية بالعدد رقم(٥٣٨٦) بتاريخ ١٥ آذار سنة ٢٠١٦.

سادساً: المقالات العلمية المتاحة عبر الانترنت:

٤٤) الميثاق الوطني الأردني ديسمبر ١٩٩٠م، متاح على الموقع الإلكتروني، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١٢/٢٠، الساعة ٧ مساءً، https://qadaya.net/?p=5521

٤٥) مقال بعنوان برنامج نهر الأردن لتمكين المجتمعات، متاح على موقع مؤسسة نهر الأردن، تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١/١، https://www.jordanriver.jo/ar/programs/community-

٤٦) وثيقة الأمم المتحدة A/CONF.177/20/Rev.1، وقد اعتمد كل من الإعلان ومنهاج العمل في الجلسة العامة ١٦، المعقودة في ٥سبتمبر ١٩٩٥، متاح على موقع مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٢/١٢/٢٠ http://hrlibrary.umn.edu/arabic/BeijingDeclPl.html

(ISSN: 2537 - 0758)

٤٧) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة " سيداو" لعام ١٩٧٩م، متاح على الموقع الإلكتروني التالي، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١٢/٢٠، الساعة٧ مساء، https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/i

٤٨) اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة لسنة ٢٠٠٧م، منشور بالجريدة الرسمية عدد الجريدة الرسمية: ٤٨٣٩، بالصفحة رقم: ٤٩٤٣، بتاريخ ٢٠٠٧/٨/١، متاح على موقع نقابة المحامين الأردنيين، شبكة قرارك، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١٢/٢٠، الساعة ٧ مساءً، https://qarark.com/Treaties?id

٤٩) مذكرة تفاهم للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بين وزارة العمل في الاردن وهيئة الأمم المتحدة لسنة ٢٠١٤م، متاح على موقع قرارك الأردني، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١٢/٢٠، الساعة ٧ مساء، =https://qarark.com/Treaties?id

٥٠) الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ بموجب القرار رقم(٢١٧)، https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/

سابعاً- المراجع باللغة الأجنبية:

51-The era of Bashir Ali Rawashdeh: Jordanian Women's Political Empowerment in the Context of Human Rights Legislations: Survey Study, Master's thesis, University of Jordan,2017.

52-Norris, Pippa, Democratic Phoenix: Reinventing Political Activism, (New York: Cambridge University Press,2002)